

أثر التقارب السعودي - الإيراني على سباق التسلح في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١٨

The impact of the Saudi-Iranian rapprochement on the arms race in the Middle East  
after 2018

م.م. يحيى مطر مهدي

مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة

Asst teacher. Yahya Matar Mahdi

Kufa Studies Center / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.178\(A\).21872](https://doi.org/10.36322/jksc.178(A).21872)

المخلص:

يعد اتفاق تطبيع العلاقات السعودية - الإيرانية الذي تم توقيعه بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٣، نقطة تحول بالغة الأهمية ليس فقط على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، وإنما أيضاً على مستوى منطقة الخليج، والشرق الأوسط وعملية إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية والدولية. فمنذ ذلك الحين أصبح واضحاً حرص الجانبين السعودي، والإيراني على الإسراع باتخاذ جميع الخطوات الكفيلة باستعادة ليس فقط العلاقات الدبلوماسية، وإنما العمل أيضاً على استئناف العلاقات بينهما في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى المساهمة في حل جميع الأزمات والقضايا العالقة في المنطقة والتي تشكل عامل استنزاف للدولتين لا سيما قضية سباق التسلح ، حيث شهدت المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية سباق تسلح محموم ، وبلغت صفقات السلاح مئات المليارات من الدولارات لا سيما من قبل دول الخليج العربي ، ومن المرجح أن ينهي هذا الاتفاق سباق التسلح أو بالحد الأدنى يقلل منه. الكلمات المفتاحية: سباق التسلح، الاتفاق السعودي-الإيراني، الصراع السعودي - الإيراني



**Abstract:**

The agreement to normalize Saudi–Iranian relations, which was signed on March 10, 2023, is a very important turning point not only at the level of bilateral relations between the two countries, but also at the level of the Gulf region, the Middle East and the process of rearranging regional and international balances. Since then, it has become clear that the Saudi and Iranian sides are keen to quickly take all steps to restore not only diplomatic relations, but also work to resume relations between them in various fields, in addition to contributing to resolving all the crises and outstanding issues in the region that constitute a drain on the two countries. Especially the issue of the arms race, as the region witnessed during the past few years a heated arms race, and arms deals amounted to hundreds of billions of dollars, especially by the Arab Gulf states, and this agreement is likely to end the arms race or at a minimum reduce it.

**Keywords:** arms race, Saudi–Iranian agreement, Saudi–Iranian conflict

المقدمة:

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ تأرجحت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بين التقارب والتوتر، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تصاعد الخلاف بين الدولتين ، وقد وصلت هذه العلاقات خلال العقد الماضي إلى درجة كبيرة من التوتر



والصراع والقطيعة الدبلوماسية على خلفية اندلاع أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" نهاية عام ٢٠١٠م ، واتخاذ الدولتين مواقف متعارضة من هذه الأحداث بدءاً من البحرين ومروراً بسورية و انتهاءً باليمن ، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة جملة من المتغيرات المحلية والخارجية أعلنت السعودية وإيران في آذار عام ٢٠٢٣ عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما بوساطة صينية، وفي حال تم تطبيق هذا الاتفاق بحسن نية، فيمكن أن يكون له انعكاسات ايجابية على منطقة الشرق الأوسط، ومن الانعكاسات المتوقعة تحويل الهدنة الراهنة في اليمن إلى حل سلمي دائم. وتسهيل حدوث انفراجات سياسية تدريجية في كلٍّ من العراق ولبنان وإفراح المجال أمام إيران ودول الخليج للتفاوض الجاد حول الترتيبات الأمنية في الخليج بما يخفف من سباق التسلح الذي تشهده المنطقة منذ سنوات على خلفية توتر العلاقات السعودية- الإيرانية، في ضوء ذلك يتناول هذا البحث اثر التقارب السعودي- الإيراني على سباق التسلح في المنطقة الذي تصاعد منذ عام ٢٠١٨.

١- اشكالية البحث:

المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية دولتان اقليميتان لكل منهما وزنه وحضوره في منطقة الشرق الأوسط تخوض كلاً منهما صراعاً مع الأخرى من أجل الهيمنة الإقليمية ، وهو ما انعكس سلباً على الاستقرار في المنطقة وأدى إلى سباق تسلح غير مسبوق لا سيما بعد عام ٢٠١٨، ومع التقارب بين الدولتين وعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ٢٠٢٣ من المتوقع أن يكون لهذا التقارب انعكاساته على سباق التسلح في المنطقة ، انطلاقاً من ذلك فإن اشكالية هذا البحث تكمن في سؤال رئيسي: ما هو التقارب السعودي- الإيراني على سباق التسلح في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١٨ وانعكاسه على الاستقرار في المنطقة، ويتفرع عن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هي جذور العلاقات السعودية- الإيرانية وأبرز محطاتها؟



٢- ماهي أسباب توتر العلاقات بين الدولتين؟

٣- ما هي العوامل التي أدت إلى السعودي - الإيراني؟

٢- فرضيات البحث:

١- سيكون للتقارب بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية اثار ايجابية على مجمل قضايا المنطقة ولا سيما قضية سباق التسلح، وأهمية هذا التقارب في استقرار المنطقة.

٢- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كون كل من السعودية وإيران قوى إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تلعبان دورًا بارزًا في العالم الإسلامي ولديهما نفوذ قوي في العديد من دول المنطقة. من جهة أخرى، تسعى إيران، كدولة إقليمية كبيرة، إلى تعزيز قوتها باستمرار، مما يعكس نفوذها المتزايد في المنطقة. وبالتالي، فإن التقارب بين هاتين الدولتين قد يؤدي إلى تحسين الأمن والاستقرار الإقليمي، وخاصة من حيث خفض التوترات الأمنية وسيرورة سباق التسلح.

٣- منهج البحث:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث من خلال وصف وتحليل السياسات التي اتبعتها كل من إيران والسعودية اتجاه بعضها البعض من جهة، والمواقف التي اتخذتها كلا الدولتين اتجاه العديد من القضايا في منطقة " الشرق الأوسط" من جهة ثانية، وأسباب التقارب السعودي - الإيراني وانعكاساته على سباق التسلح في المنطقة من جهة ثالثة. بالإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي من خلال العودة إلى بعض المحطات التاريخية الهامة في علاقات الدولتين، ولا سيما عند تناول العلاقات السعودية - الإيرانية قبل الثورة الإسلامية في إيران وبعدها. وهذا ما يحمل دلالات هامة تساهم في إثراء البحث.



٤ - متغيرات البحث:

المتغير المستقل: التقارب السعودي-الإيراني.

المتغير التابع: سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط:

المبحث الأول: جذور العلاقات السعودية-الإيرانية وأبرز محطاتها:

أولاً: العلاقات السعودية-الإيرانية في عهد الشاه

يرجع تاريخ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف حينها باسم سلطنة نجد وبلاد فارس إلى عام ١٩٢٥، عندما حاول شاه إيران القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز، إبان حصار القوات السعودية لمدينة جدة. ورغم حرص رضا بهلوي شاه إيران على التقارب مع السعودية، فقد حدث توتر بين البلدين بسبب تعارض موقفيهما بالنسبة للإمارات العربية في الخليج ولا سيما البحرين وبشأن الجزر في جنوب الخليج العربي وهي طناب الصغرى والكبرى وجزيرة أبو موسى (1).

وفي آب من عام ١٩٢٩م، زار وفد سعودي إيران وجرى توقيع معاهدة صداقة واعتراف بين البلدين كان من أهم بنودها إقامة علاقات دبلوماسية واعتراف بين الدولتين وتأكيد أوامر الصداقة، وفي اليوم التالي لتوقيع المعاهدة في ٢٥ آب من عام ١٩٢٩م، عين حبيب الله خان وزيراً مفوضاً في جدة وتسلم عمله رسمياً عام ١٩٣٠. وقد شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية خلال الفترة بين عامي ١٩٥٨م - ١٩٧٩م ، تقارباً بين الدولتين ، فقد تأثرت العلاقات السعودية - الإيرانية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين بالأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط ، كقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م ، و قيام ثورة تقدمية في العراق بزعمارة عبد الكريم القاسم في ١٤ تموز عام ١٩٥٨م وتأييد مصر



لها ، وما تلا ذلك من انتشار للأفكار الثورية والاشتراكية في المنطقة ، وقد ساهمت الأحداث السابقة في حصول تقارب و تطور العلاقات بين الدولتين.(2)

وكذلك أدت تطورات اليمن في الستينات من القرن العشرين وانقسامه إلى قوى تؤيد إقامة النظام الجمهوري وتدعمهم مصر ومن خلفها الاتحاد السوفيتي، وقوى تؤيد النظام الملكي وتدعمهم السعودية ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى حصول تطابق في المواقف بين الدولتين، فقد وقعت إيران إلى جانب السعودية في دعم مؤيدي الملكية في اليمن لأن الشاه رأى أن انتصار الجمهوريين ومصر في اليمن يمكن أن يشكل تهديداً لنظامه أيضاً . (3)

واستمر هذا التقارب طوال فترة الستينات من القرن العشرين. و ابتداءً من عقد السبعينات ، أي مع الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج عام ١٩٧١، واعتماد واشنطن ما سمي بـ «مبدأ نيكسون»، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بملء فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج واعتماده ما سمي بسياسة أو استراتيجية «الركيزتين المتساندتين»، أي «إيران والسعودية» للدفاع عن المصالح الأمريكية، أصبحت العلاقات السعودية - الإيرانية علاقات تعاون وتنسيق قوية حيث الانسجام في النظم الحاكمة والحليف الدولي وإن كانت الإيديولوجية الحاكمة متباينة بين نظام رأسمالي علماني في طهران ونظام ملكي إسلامي محافظ في الرياض". (4)

وقد شمل التقارب بين السعودية وإيران خلال فترة السبعينات الاتفاق حول معظم القضايا ، فقد أيدت إيران الموقف السعودي من الكويت، وسارعت للاعتراف باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، ورفضت الادعاءات العراقية بأن الكويت جزء من العراق، ولا يمكن لنا أن نغفل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في حصول تقارب كبير بين السعودية وإيران خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، فقد رأت الولايات المتحدة أنه من الضروري الاعتماد على كلتا الدولتين لتحقيق مصالحها في المنطقة



بصفتها أكبر القوى المظلة على الخليج العربي، إذ تتولى إيران الدور العسكري، والسعودية الدور السياسي (5).

ثانياً: العلاقات السعودية - الإيرانية منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١٨

اتخذت السعودية موقفاً مناوئاً للثورة الإسلامية منذ انطلاقتها، فقد أعلن ولي العهد السعودي في حينه الأمير فهد بن عبد العزيز "أن ما يحدث في إيران خطر على الإسلام والمسلمين، وأن السعودية تدعم الشرعية في إيران والشاه يمثل الشرعية، لأنه حكمه حكم شرعي وقانوني" (6).

ويعود هذا الموقف لأن دول الخليج العربي عموماً، والسعودية خصوصاً، نظرت بحذر إلى نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، فقد نشأ في طهران نوع جديد من العلاقات والسياسات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج. إذ قسم النظام الجديد متمثلاً بأية الله الخميني العالم إلى قسمين: المستضعفين والمستكبرين، وانسحبت هذه النظرة على العالم الإسلامي أيضاً، فدعت إلى التمييز بين الإسلام الشعبي، وبين ما يعرف بالإسلام الرسمي، وجاء تفسير السعودية والدول الخليجية الأخرى لهذا التقسيم بأن الخميني من خلال إطاره الثنائي كان ينظر إلى دول الخليج كحليف لقوى المستكبرين. وقد وجدت المملكة العربية السعودية أن الثورة الإسلامية الإيرانية تمثل تهديداً شرعياً لنظامها السياسي، فالنظام الجديد في إيران ليس نظاماً جمهورياً يقتصر تهديده للنظام السياسي الحاكم في الرياض كنظام ملكي محافظ فحسب، بل أنه نظام يرفع شعار الإسلام الثوري الذي ينتقد الأنظمة الملكية، ويدعو إلى نصرته المستضعفين ضد المستكبرين، ويقدم نفسه أنه نموذج إسلامي ثوري مناهض للغرب وللأنظمة التابعة له (7).

كما وجهت الثورة الإيرانية انتقادات لقادة دول الخليج ولنظمها الحاكمة فقد اتهمت الثورة الإيرانية السعودية بأنها الوكيل الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية. وكان قيام الثورة الإسلامية في إيران، العامل الأبرز



لتأسيس " مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، والذي نظرت إليه إيران بحساسية شديدة إذ رأت أنه موجه ضدها. (8)

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م دخلت المنطقة حقبة سياسية واقتصادية جديدة من العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي وخاصة مع السعودية، حيث قامت إيران بعد هذه الحرب بانتهاج سياسة واقعية ومعتدلة، ولا سيما بعد تولي "هاشمي رافسنجاني" رئاسة الجمهورية، فعمدت إلى تنشيط دبلوماسيتها لتحسين علاقاتها مع دول الجوار، والعمل لاستمالة دول الخليج خصوصاً. (9)

ومع تولي الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧م مقاليد الحكم، عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع السعودية، الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين، وترأس الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في أواخر عام ١٩٩٧. غير أن التطور الأهم في مسيرة العلاقات السعودية - الإيرانية كان توقيع الاتفاقية الأمنية بين الجانبين في ١٧ نيسان ٢٠٠١م، والتي تضمنت بنوداً لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين ". وبعد احتلال العراق و إسقاط نظام صدام حسين، وزيادة نفوذ حلفاء إيران في الحياة السياسية العراقية، توترت العلاقات بين السعودية وإيران من جديد، وقد تفاقم هذا التوتر مع تولي الرئيس أحمددي نجاد الحكم في إيران عام ٢٠٠٥، ومع اندلاع أحداث ما يُسمى "الربيع العربي"، اتسع نطاق الخلاف بطريقة غير مسبوقة، وتحولت المنافسة بين الدولتين إلى الصراع، إذ تباينت وجهات النظر تجاه التطورات في مصر وتونس والبحرين وسورية وامتدّ الصراع إلى لبنان واليمن. (10)



## المبحث الثاني: القضايا الخلافية بين السعودية وإيران بعد العام ٢٠١٨

أولاً: استمرار الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن

تصاعد التوتر بين السعودية وإيران مع سيطرة الحوثيين المدعومين من قبل طهران على العاصمة صنعاء في (سبتمبر/أيلول ٢٠١٤)، وتدخل تحالف عسكري تقوده الرياض في مارس/آذار ٢٠١٥م تحت مسمى "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين، حيث اعتبرت السعودية الحوثيين تهديد وجودي لها. (11)

وقد تحول اليمن عقب عملية "عاصفة الحزم" السعودية من ساحة تجاذبات إقليمية إلى ساحة حرب إقليمية سعودية - إيرانية بأدوات محلية، وعمدت إيران لتقديم نفسها في المجتمع الدولي كوصي إقليمي لحماية جماعة الحوثي وتمثيل مصالحها؛ كما حاولت كسر الحصار الذي فرضته السعودية على اليمن بإرسال سفن إغاثة إيرانية. وفي مقابل الحرب السعودية على اليمن، شن الحوثيون وحلفاؤهم حربهم داخل وخارج اليمن، وفي هذا السياق اتهمت السعودية إيران بمد الحوثيين بالصواريخ وبمشاركة وحدات من القوات الخاصة الإيرانية والحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى المتطوعين الأفغان من الخزر في الحرب ضد حلفائها في اليمن. (12)

وقد هدد الصراع بين السعودية وإيران في اليمن الاستقرار الأمني الهش في منطقة الخليج وأظهر محدودية فاعلية الضمانات الأمنية التي توقّرها الولايات المتحدة لحلفائها العرب، لا سيما حين شنّ الحوثيون، حلفاء إيران، هجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ على منشآت نفطية ومواقع استراتيجية أخرى في السعودية في العام ٢٠١٩ - فضلاً عن شنّهم هجمات على الإمارات العربية المتحدة. (13)

وخلال العامين التاليين للهجوم على منشأة "أرامكو" شنّ الحوثيون المزيد من الهجمات على السعودية كاشفين عن تهديد خطير للأمن القومي السعودي وتهديد لرؤية ٢٠٣٠، وواكب ذلك توتر علاقات



السعودية مع إيران على خلفية تزايد النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان مما وضع السعودية تحت حصار إيراني ضمني من الشمال والجنوب.<sup>(14)</sup>

ثانياً: الاتفاق النووي الإيراني

استمر التفاوض حول الاتفاق النووي الإيراني قرابة ١٣ عاماً وفق صيغة (٥ + ١) التي تضم كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا من جهة، وإيران من جهة أخرى، والذي وُقِع في يوليو/تموز ٢٠١٥، ودخل حيز التنفيذ في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، واتسمت هذه المرحلة بتحسين في علاقات إيران مع عدد من الدول، وتراجعها مع دول أخرى، وقد كان هذا الاتفاق من ضمن مجموعة من السياسات الأخرى التي أُقرّت في عهد الرئيس الأمريكي أوباما.<sup>(15)</sup>

وقد عبرت السعودية وبقية الدول الخليجية عن قلقها من هذا الاتفاق، إذ رأت أن رفع العقوبات الاقتصادية على إيران وإعادة إدماجها في النظام الدولي يزيد من دعمها لوكلائها في المنطقة بما في ذلك الحوثيين في اليمن، الذين باتوا يهددون خارطة دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك فقد تسببت المبادرات الدبلوماسية الأمريكية تجاه إيران خلال عهد الرئيس أوباما في إثارة القلق لدى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في السعودية، ودفع السعودية إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر استباقية سعت إلى الحد من النفوذ الإيراني في جميع أنحاء المنطقة.<sup>(16)</sup>

وقد مثل وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم في واشنطن عام ٢٠١٦ عاملاً توترت إضافياً في العلاقات بين الرياض وطهران؛ إذ أبدت السعودية ارتياحاً لمواقف إدارة ترامب نحو إيران، بما في ذلك قراره الانسحاب من الاتفاق النووي في أيار/ مايو ٢٠١٨، وإعادة فرض العقوبات على طهران، والتي شملت حظر تصدير النفط الإيراني وعزل إيران عن النظام المصرفي العالمي. والبعض اتهم الرياض



بأنها قد مارست مع أطراف أخرى، مثل إسرائيل، ضغوطات كبيرة على إدارة ترامب لإفشال هذا الاتفاق والانسحاب منه. (17)

حيث رحبت السعودية بهذا الانسحاب وأصدرت بياناً جاء فيه: "تؤيد المملكة العربية السعودية وترحب بالخطوات التي أعلنها فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيال انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وتؤيد ما تضمنه الإعلان من إعادة فرض للعقوبات الاقتصادية على إيران والتي سبق وأن تم تعليقها بموجب الاتفاق النووي. ومن هذا المنطلق تؤكد المملكة استمرارها في العمل مع شركائها في الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي لتحقيق الأهداف المرجوة التي أعلن عنها فخامة الرئيس الأمريكي، وضرورة معالجة الخطر الذي تشكله سياسات إيران على الأمن والسلم الدوليين بمنظور شامل لا يقتصر على برنامجها النووي، بل يشمل كافة أنشطتها العدوانية بما في ذلك تدخلاتها في شؤون دول المنطقة ودعمها للإرهاب، ويقطع كافة السبل، نهائياً، أمام إيران لحيازة أسلحة الدمار الشامل. (18)

لقد مثل هذه البيان الصادر عن الخارجية السعودية تصعيداً خطيراً ضد الجمهورية الإسلامية في إيران وساهم في زيادة توتر العلاقات بين الدولتين (19).

ثالثاً: زيادة وتيرة سباق التسلح بين الدولتين

تسعى كل من إيران والسعودية لتعزيز مقدراتهما الشاملة في إطار التنافس على النفوذ في الإقليم وقد برزت مؤشرات ذلك في حجم الإنفاق الدفاعي المتزايد حيث وقعت السعودية خلال السنوات القليلة الماضية صفقات تقدر بمئات المليارات، واستوردت من الولايات المتحدة ترسانة من الأسلحة المتطورة، في الوقت نفسه الذي تعمل إيران على تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية وخاصة قدراتها الصاروخية، وامتلاك القدرات النووية في محاولة لمواجهة التمييز والهيمنة السعودية التي تتفوق على إيران اقتصادياً



وعسكرياً. وتنطلق الدوافع الإيرانية للتسلح من عدة عوامل استراتيجية، يأتي في مقدمتها كون إيران قوة إقليمية بارزة في عدة أقاليم، كالخليج العربي، وآسيا الوسطى والقوقاز، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي. وقد نجحت إيران، بالرغم من العقوبات المفروضة عليها، في الحصول على مكاسب استراتيجية أكبر من السعودية من حيث قدرتها على التصنيع محلياً، وبالرغم من الفرق الكبير بين البلدين في الثراء، وإنفاق السعودية مليارات الدولارات على أحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً ولاسيما الأمريكية منها، حيث لم تمنع هذه التكنولوجيا الغربية المتطورة هجمات الصواريخ والطائرات المسيرة على منشآت السعودية النفطية في سبتمبر ٢٠١٩<sup>(20)</sup>

وفي مجال الصواريخ تميل الكفة لصالح طهران عن السعودية وفي محاولة لتعويض ضعف قوتها الجوية - حيث يعتمد أسطولها الجوي على طائرات أغلبها منذ عهد الشاه- بنت طهران قوات صاروخية يمكنها مهاجمة أهداف في جميع أنحاء لخليج، كما نجحت أيضاً في تطوير المسيرات وسعت لانتشارها بين كثير من وكلائها الإقليميين، حيث صدرت طائرات من دون طيار إلى حلفائها الحوثيين في اليمن، وحلفائها في العراق وسوريا إلا أنه بعد سقط النظام في سوريا بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ تراجع النفوذ الإيراني إلى حد الانتهاء. كما دعمت إيران "حزب الله" في لبنان وعلى الرغم من ذلك ظل الانفاق الدفاعي والعسكري السعودي متخطياً الانفاق الإيراني في محاولة من الرياض لحماية مصالحها ومواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد.<sup>(21)</sup>

حيث تمكنت المملكة العربية السعودية من العمل بثبات لتحسين قدراتها الهجومية بعيدة المدى من خلال جلب ٩١ طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة و ١٥ من المملكة المتحدة إلى سلاحها الجوي، وكذلك تم شراء أنظمة دفاع جوي ضد الصواريخ الباليستية، وتحتل السعودية في السنوات الأخيرة مركزاً ثابتاً في قائمة الدول الخمس الأكثر إنفاقاً عسكرياً على مستوى العالم، وقد احتلت المركز الثالث في عام ٢٠١٥



خلف الولايات المتحدة الأميركية والصين متقدمة على روسيا وبريطانيا. بإنفاق عسكري قياسي بلغ ٨٧.٢ مليار دولار، وفقاً لتقدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.<sup>(22)</sup>

وتذهب دراسة صادرة عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) في ديسمبر ٢٠١٨ إلى أن إجمالي حصة السعودية من عقود شراء السلاح الأمريكية بلغت ١٧.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧ و ٢.٩ مليار دولار في ٢٠١٨، بمجموع ٢٠.١ مليار دولار.<sup>(23)</sup>

في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ تم عقد صفقة بقيمة ١٥ مليار دولار بين الولايات المتحدة والحكومة السعودية لتزويد الرياض بنظام للدائف المضادة للصواريخ الباليستية من طراز "تاد" (نظام دفاع جوي رفيع المستوى).<sup>(24)</sup>

تمتلك السعودية أحدث الأسلحة على مستوى العالم، وتشهد تدفقاً مستمراً للأسلحة، خصوصاً من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، مما جعلها أكبر مستورد للأسلحة عالمياً بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، حيث استحوذت على ١١٪ من صادرات الأسلحة العالمية، خلال هذه الفترة، استطاعت السعودية تعزيز قدراتها الهجومية بعيدة المدى من خلال شراء ٩١ طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة و ١٥ طائرة من المملكة المتحدة، بالإضافة إلى شراء ١٤ نظام دفاع جوي إضافي وصواريخ أمريكية مضادة للصواريخ الباليستية.<sup>25</sup>

سعت إيران للحصول على طائرات مقاتلة متقدمة وصواريخ أرض-جو من روسيا، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً، وقد ساهم الرفض الدولي لبيع الأسلحة التقليدية لإيران، إلى جانب الدعم المستمر لتسليح السعودية، في تحفيز إيران على تطوير برنامجها الصاروخي المحلي، مما يوفر لها نوعاً من الردع العسكري ضد القوة الجوية السعودية المتفوقة.<sup>26</sup>



المبحث الثالث: أثر التقارب السعودي - الإيراني على سباق التسلح في المنطقة بعد عام ٢٠١٨ :

أولاً: دوافع التقارب السعودي - الإيراني

١- تجنب تصاعد الصراع

مع تصاعد التوتر بين الدولتين والهجمات على السفن في الخليج العربي وبحر العرب، والوجود الإسرائيلي في دول الخليج، عادت المخاوف القديمة بشأن تصعيد الصراع والوصول إلى حرب مباشرة. ظهر ذلك في أعقاب هجمات ٢٠١٩ على شركة أرامكو السعودية التي يُعتقد على نطاق واسع أن إيران نفذتها. فبالنسبة للمسؤولين في السعودية، كانت الهجمات هي أحدث مثال على بيئة أمنية إقليمية غير مستقرة بشكل متزايد، مما دفع إلى اتخاذ خطوات لتخفيف التوترات.<sup>(27)</sup>

٢- تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية

تدفع الحرب الروسية- الأوكرانية دول المنطقة لبحث إطار أمن إقليمي يبعدها عن التوترات في المحاور العالمية التي تتشكل. وعلى عكس الحرب الباردة فإن منطقة الخليج العربي تملك علاقة جيدة مع روسيا، ومع الولايات المتحدة، لكن تزايد الانقسامات الدولية في محورين يعزز المخاوف من تمحور في المنطقة يزيد من عدم استقرارها. كما أن إيران مهتمة للغاية بمنطقة آسيا الوسطى (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة)، واحتمالات تأثر وجودها في تلك المنطقة بالحرب في ظل التمحور مع روسيا أو مع النيتو في شرق أوروبا كبيرة، لذلك قد تحاول بناء استقرار مع جيرانها العرب، للتعامل مع المخاوف القادمة من حدودها الشمالية. بالمثل لا ترغب السعودية في وجودها وسط حالة من الحرب الباردة، خاصة مع ضعف عربي واضح، ومصر ضعيفة بسبب المشكلات الداخلية.<sup>(28)</sup>



### ٣- تحقيق المصالح الاقتصادية

حفزت أزمة وباء كورونا، ورؤى الدولتين الاقتصادية، والاحساس بالحاجة إلى التحرك نحو تنويع الاقتصاد بعيداً عن الكربون إلى دفع رؤى الدولتين الطموحة إلى أعلى الأولويات. ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، أعلن الأمير محمد بن سلمان عن تطلعاته لمستقبل المملكة والشرق الأوسط الأوسع ليكون "أوروبا الجديدة". كان محمد بن سلمان يتحدث في مؤتمر مبادرة الاستثمار المستقبلي، وهو تجمع دولي تستضيفه الرياض سنوياً، لجذب الاستثمارات العالمية كجزء من إطاره لتنويع الاقتصاد السعودي لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠. حرب اليمن تكلف السعودية مالياً وسمعة: تشير التقديرات إلى أن المملكة أنفقت حوالي ٢٠٠ مليون دولار في اليوم خلال حرب اليمن، بما لا يقل عن ٥-٦ مليار دولار شهرياً أي ما يقارب ٤٢٠ مليار دولار خلال السنوات السبع. وتفقد المملكة سمعتها في جذب الاستثمارات إلى المملكة ما يدفع برؤية ٢٠٣٠، إلى المعاناة، كما أن معظم المنشآت الصناعية والتجارية جنوبي المملكة متوقفة بسبب الحرب.<sup>(29)</sup>

بالمثل تملك إيران رؤية ٢٠ عاماً (٢٠٢٥) والتي لها أهداف اقتصادية وسياسية وتؤثر العقوبات الدولية وحالة العزلة الإقليمية بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني. تبنت طهران سياسة "المقاومة القصوى" لمعالجة أزمة العقوبات الدولية بالاعتماد على القدرات المحلية. لكن العقوبات في عهد دونالد ترامب ضد إيران تحت "الضغط الأقصى" كانت "أكثر العقوبات تدخلاً في التاريخ المعاصر، والتي كانت تسعى إلى تدمير اقتصادها ومجتمعها" وأثر فعلاً بشكل كبير في الاقتصاد الإيراني.<sup>(30)</sup> ويعرف صانع القرار الإيراني أنه بحاجة ماسة لموافقة السعودية على الاتفاق النووي مع الغرب لتحسين اقتصاده، والخطاب الجيد للسعودية في باقي دول العالم الإسلامي عن إيران لتحقيق تعاون معها،<sup>(31)</sup> كما شهدت سوريا انحساراً للنفوذ الإيراني منذ ٨ كانون الأول بسبب سقوط النظام السابق الذي كان مدعوماً من إيران بشكل كبير،



إضافة إلى انحسار الدور الإيراني من لبنان تبعاً لنتائج الحرب بين إسرائيل و "حزب الله" كجبهة إسناد للمقاومة في غزة ، إن الانحسار الحاصل في كل من سوريا ولبنان يمثل تراجعاً كبيراً لأحد أهم مرتكزات نظرية الأمن القومي الإيراني التي تم تطويرها بعد الحرب العراقية الإيرانية، كانت هذه النظرية تستند إلى ضرورة التواجد خارج الحدود لمواجهة التهديدات المحتملة، بدلاً من الانتظار حتى تقترب هذه التهديدات من الحدود. وبناءً على المعطيات المتاحة، يبدو أن العراق سيكون المحطة التالية التي سيواجه فيها النفوذ الإيراني تحديات جديدة، وربما اختبارات صعبة. (32)

#### ٤ - حماية المصالح النفطية

يعتبر النفط مثلاً على أهمية الموارد الاقتصادية في تحقيق المصالحات البناءة بين الدول ، حيث توصلت السعودية وإيران إلى فناعة مفادها أن عليهما أن يستغلا ثرواتها النفطية في تحقيق التنمية بدلاً من استخدامها كأداة في الصراع. حيث يملك البلدان أكثر من ثلث احتياطات العالم المؤكدة من النفط. وليس هناك شك في أن التنافس قد أثر سلباً على أسعار النفط بسبب الأضرار التي لحقت بمنشأة بقيق وطرق الإمداد غير المستقرة عبر الخليج العربي. بالنظر إلى دور النفط في كلا الاقتصادين، فإن خلق بيئة أكثر استقراراً لتأمين الأسعار سيكون له تأثير كبير على كلا الدولتين وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تظهر مجموعة من الأنشطة الأخرى، بما في ذلك السياحة، وهي مبدأ مركزي في رؤية ٢٠٣٠ يمكن أن يفيد كلتا الدولتين. (33)

ثانياً: اثر الاتفاق السعودي- الإيراني على سباق التسلح

ظهرت ردود فعل كثيرة على الاتفاق الايراني-السعودي، أغلبها يأمل أن يؤدي الى تقارب أوسع من شأنه أن يسهم في حل أزمات عدة في المنطقة ومنها اليمن وسوريا ولبنان، ويُفتح باب لتبادل الآراء في كيفية



احتواء تداعياتها وضبط إيقاعها وربما المساهمة لاحقاً في إيجاد تسويات اذا توفرت الظروف المساعدة.<sup>(34)</sup>

وبما أنّ المنطقة قد شهدت خلال السنوات الأخيرة ترتيبات أمنية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، ارتكزت على أساس المواجهة مع إيران، بما في ذلك الترتيبات القديمة والانتشار العسكري الأمريكي التقليدي أو محاولة إنشاء «ناتو عربي» لمواجهة إيران، فضلاً عن العديد من صيغ التعاون بشأن حماية الملاحة البحرية في الخليج العربي، وكذلك الترتيبات الأمريكية الجديدة بخلق هيكل أمني إقليمي بمشاركة إسرائيل<sup>(35)</sup>، فإنّ الانفتاح السعودي على الحوار مع إيران يتيح المجال أمام واقع جديد في المنطقة، إذ تصاحب الاتفاق تهدئة وخفض لمستوى التصعيد، وتقاومات بشأن عدد من قضايا الأمن الإقليمي، كما أنه رُبما يقطع الطريق أمام أيّ ترتيب أمني إقليمي يضمّ إسرائيل ويكون هدفه مواجهة إيران، بالإضافة إلى ذلك، سيخفف التوقعات بشأن توسيع اتفاقيات «إبراهام»، ويؤثر في تطبيع العلاقات الخليجية-الإسرائيلية، وما كانت إيران لتطرح مبادراتها بتعاون بحري خليجي دون أجواء الانفتاح، التي قادتها السعودية.<sup>(36)</sup>

انطلاقاً من ذلك يبدو الاتفاق السعودي - الإيراني أمام خيارات مختلفة، تتراوح بين علاقات دبلوماسية بين البلدين، مع استمرار عدد من القضايا الخلافية المحورية بينهما، وبخاصة قضايا البرنامج النووي الإيراني، والوجود العسكري الأمريكي في الخليج، والدور الإيراني في الصراع مع إسرائيل وسباق التسلح. وهو أمر سيساهم في استمرار استنزاف المنطقة بكثير من الصراعات والانقسامات؛ أو علاقات دبلوماسية تستطيع التوصل إلى حلول لكثير من القضايا الخلافية وتبعاتها في المنطقة، وهذا أمر يتوقف على توصل الطرفين إلى التوافق على مقاربة مشتركة لمستقبل المنطقة تأخذ في الحسبان المصالح المشتركة بينهما بحكم الجغرافيا والتاريخ والثقافة والدين؛ مقابل فشل الولايات المتحدة في إدارة شؤون المنطقة



وإحلال سلام عادل فيها، وفشل قواعدها العسكرية في توفير الأمن للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي كافة، وهذا ما أثبتته حرب اليمن، وفشل الخيار السلمي والتفاوضي في استعادة أبسط حقوق الشعب الفلسطيني - وغيره من الشعوب العربية المجاورة - في استعادة أرضه والعودة إليها وبناء دولته الفلسطينية المستقلة عليها، كما تأخذ في الحسبان التحولات الدولية والإقليمية وتراجع مكانة الولايات المتحدة اقتصادياً واستراتيجياً في النظام العالمي وصعود قوى أخرى تعتمد مقاربات أكثر توازناً في تعاملها مع الشعوب الأخرى، وتسعى إلى دور لها في المنطقة يقوم على المصالح المشتركة والمتبادلة لا على السيطرة ونهب الثروات وتدمير الثقافات المحلية. وفي حال التوافق على هذه الخيارات بين السعودية وإيران ستزول بالتأكيد معظم القضايا الخلافية بينهما، إذ لا يعود هناك مبرر للانحياز إلى السياسة الأمريكية في المنطقة، ولا لوجود القواعد العسكرية الأمريكية فيها، ولا للرهان على التطبيع مع إسرائيل كمخرج للصراع معها وخيار لاستعادة الأراضي المحتلة أو كوسيلة للتوازن مع إيران أو لمواجهةها، وبالتالي سوف يتوقف سباق التسلح في المنطقة عموماً و بين الدولتين خصوصاً. وهذا أمر يفتح الأبواب أمام المنطقة لمزيد التقارب بين أطراف مثلث القوة في الشرق الأوسط، أي العالم العربي وإيران وتركيا.<sup>(37)</sup> يرى الباحث من خلال ما سبق أن طبيعة سباق التسلح بين السعودية وإيران قد توقف دون أية مؤشرات على تراجع أو تقدم عملية التسلح الموجهة، إلا أن إيران استمرت بتعزيز ترسانة الأسلحة لديها من وخاصة ما أعلنت عنه من أسلحة صاروخية وبحرية ومدن حربية منذ عام ٢٠٢٤ يوجّه بشكل أساسي ضد إسرائيل نظراً لتصاعد حدة الصراع مع إسرائيل منذ حرب غزة وتوسع دائرتها.



## الخاتمة:

ساهم توتر العلاقات بين السعودية و إيران لا سيما خلال السنوات القليلة الماضية إلى نشوء سباق تسلح محموم في المنطقة ، لا سيما بين إيران ودول الخليج العربي ، وقد كان هذا السباق نتيجة طبيعية للحالة الأمنية المتوترة في المنطقة ، فمن جهة يعتبر المتغير الأمني من أبرز أولويات السياسة الإيرانية في علاقاتها الإقليمية والدولية، ويكمن ذلك في الشعور المستمر لدى القيادات الإيرانية في العمل الفاعل لجعل إيران ذات قوة إقليمية رئيسة خاصة في منطقة الخليج، فضلاً عن عدم شعور طهران بالأمان نتيجة تواجد القوات الأمريكية في محيطها الجغرافي ، في حين أن المملكة العربية السعودية ترى أن إيران سياساتها التوسعية تمثل خطراً وجودياً بالنسبة لها ومتحدياً لنفوذها ومصالحها في المنطقة وهو ما دفعها إلى زيادة الإنفاق العسكري ، لكن مع توقيع اتفاق المصالحة السعودي- الإيراني بوساطة الصين عام ٢٠٢٣، وإدراك كل من الدولتين خطر التصعيد بينهما وأهمية التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية، من المتوقع أن يؤدي هذا الاتفاق إلى خفض سباق التسلح في المنطقة.

## نتائج البحث:

- ١- تعود جذور العلاقات المتوترة في العهد الحديث بين إيران والسعودية إلى عام ١٩٧٩ عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران وطرحت فكرة تصدير الثورة إلى الخارج، وقد توترت العلاقات بين الدولتين نتيجة العديد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية.
- ٢- دفعت مجموعة من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى عقد اتفاق مصالحة بين الدولتين تحت رعاية الصين، ومن أهم هذه العوامل إدراك كل من الرياض وطهران أن استمرار توتر العلاقات بينهما يستنزف قدرات البلدين ومواردهما .



٣- سوف يؤدي الاتفاق السعودي - الإيراني إلى خلق بيئة ايجابية على مستوى المنطقة، والبدء بمسار حلول للعديد من الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، وهوما سوف يؤدي بطبيعة الحال إلى خفض التصعيد وسباق التسلح في المنطقة.

التوصيات:

١- يتوجب على كل من السعودية وإيران التي تسعيان إلى تحقيق رؤاهما الخاصة للتنمية الاقتصادية والاستفادة القصوى من مواردها السعي بجدية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة عن طريق حل الأزمات التي تمتلك كل من طهران والرياض نفوذ بها.

٢- من الأفضل أن تساهم كل من السعودية وإيران بالتنسيق مع بقية دول الخليج العربي في صياغة رؤية أمنية مشتركة تكون مقبولة من جميع الأطراف وقادرة على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الهوامش:

- 1 محمد سالم الكواز ، "العلاقات الإيرانية -السعودية بين عامي ١٧٧٩-٢٠٠١م " ، مجلة دراسات إقليمية ،الموصل، السنة الرابعة ،العدد ٧، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص٥.
- 2 عبد الحكيم الطحاوي ، العلاقات السعودية . الإيرانية و اثرها على دول الخليج العربي بين عامي ١٩٥١-١٩٨١، الرياض ، دار العبيكان ، ٢٠٠٤، ص٨٩.
- 3 محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي المعاصر ، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦، ص٢٦٩
- 4 محمد السعيد ادريس ، " دور الإيراني الاقليمي في " الشرق الأوسط" مشروع تعاون؟.. ام هيمنة؟! " ، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٤٧. القاهرة ، تموز ٢٠١٠، ص٧.



- 5 جمال قاسم ، العلاقات الإيرانية - السعودية ودول الخليج العربي في عهد الأسرة البهلوية ، معهد البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٢٩٣.
- 6 محمد سالم الكواز ، العلاقات الإيرانية -السعودية بين عامي ١٧٧٩-٢٠٠١م ، مرجع سابق، ص ١٧.
- 7 غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية، بيروت : معهد الانماء العربي ١٩٨٠ ، ص ٦٠٨
- 8 جمال زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية -السعودية والخليج في عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٩، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣ ، ص ١٢١.
- 9 عرفات جرجون ، العلاقات الخليجية - الإيرانية - الصراع- الانفراج- التوتر ، القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ص ١٨٥.
- 10 محمود أبو القاسم ، تحولات السياسة السعودية تجاه إيران..الدوافع والسمات ونتائج السياسات ، الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، ٢٠٢٣، ص ١٢ .
- 11 مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، مشاورات السعودية وإيران.. البحث عن نظام أممي إقليمي متوازن ، ٢٠٢٣، ص ٣.
- 12 تقرير بعنوان ،اليمن منذ احتجاجات عام ٢٠١١، صحيفة رأي اليوم الالكترونية ، تاريخ النشر ٢٠١٨/١/٣٠ ، للمزيد انظر : <https://www.raialyoum.com/>
- 13 خصر حضور ، تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على المنطقة ، مركز كارينغي للأبحاث ، ٢٠٢٣، ص ٧..
- 14 مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، مشاورات السعودية وإيران ، مرجع سابق، ص ٨.
- 15 برهان دوران ، الحصار الأمريكي لإيران ، مقال منشور على موقع ترك برس الأخباري ، ٢٠١٨/٧/٢٦ ، على الرابط: <http://www.turkpress.com>
- 16 Simon Mabon, Samira Nasirzadeh & Eyad Alrefai, De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations,(2021) The International Spectator, Volume 56, 2021 – Issue 4, P 66.



- 17 مركز الفرات للدراسات ، في ظلّ خلافاتٍ متجدّرة.. دوافع الاتفاق السعودي الإيراني ، ٦/٨/٢٠٢٣ ، على الرابط:  
<https://firatn.com/?p=3862>
- 18 صحيفة الرياض ، المملكة العربية السعودية تؤيد وترحب بقرار ترامب، ٨/٥/٢٠١٨ ، على الرابط:  
<http://www.alriyadh.com/>
- 19 اسامة أبو أرشيد ، الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات ، ٢٧/٥/٢٠١٨ ،  
على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>
- 20 هبة أبو الوفا ، من الصراع إلى التعاون: دراسة في تحليل السياسات السعودية الإيرانية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، نيسان ٢٠٢٣ ، ص ٢٩٦.
- 21 هبة أبو الوفا ، من الصراع إلى التعاون: دراسة في تحليل السياسات السعودية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩.
- 22 أحمد فريد مولانا ، سباق التسلح في الخليج ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٩ ، ص ٧.
- 23 The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance.p137.
- 24 أحمد فريد مولانا ، سباق التسلح في الخليج ، مرجع سابق ، ص ٨.
- 25 مدوخ عجمي العتيبي، التنافس السعودي - الإيراني والمعضلة الأمنية في منطقة الخليج العربي، مجلة سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد ١٢ ، العدد ٦٨ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٤ ، ص ٩١
- 26 المصدر السابق، ص ٩١.
- 27 Simon Mabon, Samira Nasirzadeh & Eyad Alrefai, De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations,(2021) The International Spectator, Volume 56, 2021 – Issue 4, P 67.
- 28 مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، مشاورات السعودية وإيران.. مرجع سابق ، ص ٩ .



- 29 – Riedel, B ‘In Yemen, Iran outsmarts Saudi Arabia again’, Brookings Markaz blog, 6 December 2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/12/06/in-yemen-iran-outsmarts-saudi-arabia->
- 30 – Nuruzzaman, Mohammed. (2020). President Trump’s ‘Maximum Pressure’ Campaign and Iran’s Endgame. Strategic Analysis p82
- 31 – Nasirzadeh, Samira, and Alrefai, Eyad . Saudi and Iran: How Our Two Countries Could Make Peace and Bring Stability to the Middle East. The Conversation, 14/6/2019. Accessed, 25/6/2022 <https://theconversation.com/saudi-and-iran-how-our-two-countries-could-make-peace-and-bring-> .
- 32 محجوب الزوير، كيف انحسر النفوذ الإيراني في سوريا؟، الجزيرة نت، ٢٢/١٢/٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/12/22>
- 33 مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، مشاورات السعودية وإيران ، مرجع سابق ، ص ١١ .
- 34 علي عبادي ، اتفاق ايران والسعودية على استعادة العلاقات الدبلوماسية.. التوقيت والمآلات ، ١١/٣/٢٠٢٣، على الرابط: <https://www.alahednews.com.lb/article.php?id>
- 35 محمود أبو القاسم ، تحولات السياسة السعودية تجاه إيران.. الدوافع والسمات ونتائج السياسات ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- 36 سامية بيبرس ، إيران: ” ماذا بعد تطبيع العلاقات مع السعودية... الفرص والتحديات ” ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٩٥، ٢٠٢٣. ص ٣١ .
- 37 مركز دراسات الوحدة لعربية ، العلاقات السعودية- الإيرانية أعباء الماضي ومتطلبات المستقبل ، ١٥/٤/٢٠٢٣، على الرابط: <https://caus.ouvfdmrg.lb/>



## المراجع:

أولاً: المراجع العربية

-الكتب

١. جمال زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية -السعودية والخليج في عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٩، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣ .
  ٢. جمال قاسم ، العلاقات الإيرانية - السعودية ودول الخليج العربي في عهد الأسرة البهلوية ، معهد البحوث العربية ، القاهرة، ١٩٩٣م .
  ٣. عبد الحكيم الطحاوي ، العلاقات السعودية . الإيرانية و اثرها على دول الخليج العربي بين عامي ١٩٥١-١٩٨١، الرياض ، دار العبيكان ، ٢٠٠٤ .
  ٤. عرفات جرغون ، العلاقات الخليجية - الإيرانية - الصراع- الانفراج- التوتر ، القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٦ .
  ٥. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥ ، دراسة في العلاقات الدولية، بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٠ .
  ٦. محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي المعاصر ، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦ .
- الدوريات والمجلات
- سامية بيبرس ، إيران: " ماذا بعد تطبيع العلاقات مع السعودية... الفرص والتحديات " ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٩٥، ٢٠٢٣ .
- محمد السعيد ادريس ، " دور الإيراني الاقليمي في " الشرق الأوسط" مشروع تعاون؟.. ام هيمنة؟! " ،مجلة مختارات إيرانية ، العدد ٤٧. القاهرة ، تموز ٢٠١٠ .



- محمد سالم الكواز ، "العلاقات الإيرانية -السعودية بين عامي ١٧٧٩-٢٠٠١م " ، مجلة دراسات إقليمية ،الموصل، السنة الرابعة ،العدد ٧، كانون الثاني ٢٠٠٧..
- هبة أبو الوفا ، من الصراع إلى التعاون: دراسة في تحليل السياسات السعودية الإيرانية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد ٢٤، العدد ٢، نيسان ٢٠٢٣.
- الأبحاث والرسائل العلمية
١. أحمد فريد مولانا ، سباق التسلح في الخليج ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٩.
  ٢. خصر خضور ، تأثير الاتفاق السعودي الإيراني على المنطقة ، مركز كارينغي للأبحاث ، ٢٠٢٣.
  ٣. محمود أبو القاسم ، تحولات السياسة السعودية تجاه إيران..الدوافع والسمات ونتائج السياسات ، الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، ٢٠٢٣.
  ٤. مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، مشاورات السعودية وإيران.. البحث عن نظام أممي إقليمي متوازن ، ٢٠٢٣.
  ٥. مدوخ عجمي العتيبي، التنافس السعودي - الإيراني والمعضلة الأمنية في منطقة الخليج العربي، مجلة سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد ١٢، العدد ٦٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٤.
- المراجع الالكترونية
١. اسامة أبو أرشيد ، الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات ، ٢٧/٥/٢٠١٨، على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>
  ٢. برهان دوران ، الحصار الأمريكي لإيران ، مقال منشور على موقع ترك برس الأخباري ، ٢٦/٧/٢٠١٨، على الرابط: <http://www.turkpress.com>
  ٣. تقرير بعنوان ،اليمن منذ احتجاجات عام ٢٠١١، صحيفة رأي اليوم الالكترونية ، تاريخ النشر ٣٠/١/٢٠١٨ ، للمزيد انظر : <https://www.raialyoum.com/>
  ٤. صحيفة الرياض ،المملكة العربية السعودية تؤيد وترحب بقرار ترامب، ٨/٥/٢٠١٨، على الرابط: <http://www.alriyadh.com/>



٥. علي عبادي ، اتفاق ايران والسعودية على استعادة العلاقات الدبلوماسية.. التوقيت والمآلات ، ٢٠٢٣/٣/١١ ، على الرابط: <https://www.alahednews.com.lb/article.php?id>
٦. مركز الفرات للدراسات ، في ظلّ خلافاتٍ متجدّرة.. دوافع الاتفاق السّعودي الإيراني ، ٢٠٢٣ /٨/٦ ، على الرابط: <https://firatn.com/?p=3862> .
٧. محجوب الزوير، كيف انحسر النفوذ الإيراني في سوريا؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/١٢/٢٢ ، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/12/22> .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Nasirzadeh, Samira, and Alrefai, Eyad . Saudi and Iran: How Our Two Countries Could Make Peace and Bring Stability to the Middle East. The Conversation, 14/6/2019. Accessed, 25/6/2022 <https://theconversation.com/saudi-and-iran-how-our-two-countries-could-make-peace-and-bring->
2. Nuruzzaman, Mohammed. (2020). President Trump's 'Maximum Pressure' Campaign and Iran's Endgame. Strategic Analysis (6): 570–82
3. Riedel, B 'In Yemen, Iran outsmarts Saudi Arabia again', Brookings Markaz blog, 6 December 2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/12/06/in-yemen-iran-arabia->
4. Simon Mabon, Samira Nasirzadeh & Eyad Alrefai, De-securitisation and Pragmatism in the Persian Gulf: The Future of Saudi-Iranian Relations,(2021) The International Spectator, Volume 56, 2021 .
5. The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance..

